في صلب الموضوع

دوائـــر الاعلام.. بـوابـات مغلقـة

تعيق مديريات ومكاتب الاعلام، واقسامه في وزارات ومؤسسات الدولة الى حد كبير مهمة الصحفي العراقي، وقد عبر العديد من الزملاء عن استيائهم من تعامل العديد من تلك الاقسام التي تحولت الى بوابات مغلقة على المعلومات، بل ان بعض العاملين في تلك الاقسام والمديريات يضعون العراقيل امام الصحفي لمواجهة المعنيين في الوزارة او المؤسسة الحكومية، ومن المؤكد ان وراء ظاهرة تحول دوائر الاعلام الى بوابات مغلقة اسباب عديدة ياتي في مقدمتها بقايا ثقافة النظام السابق وفهمه للاعلام والصحافة.

والسبب الاخر هو قصور وعي وثقافة العاملين في الاقسام الاعلامية، فهم يرون ان على الصحفي ان ياخذ المعلومة من خلال (كشكهم) الاعلامي، ان النشرة الاخبارية التي تعدها مديريات الاعلام واقسامه في الوزارات والدوائر استحالت الى قفل محكم امام الصحفي من اجل اجراء المقابلات والتحدث بحرية مع من يريد من الدائرة، وعزز الظاهرة العمل بالتعميمات (القمعية) التي صدرت عن الوزارات بمنع توابع الوزارات من الدوائر والمؤسسات والشركات من التحدث الى الصحافة.

في احدى الوزارات يطلب مبلغا من الصحيفة التي يزودها باخبار الوزارة .. فيا للبؤس.

علي المالكي

ان اعادة النظر في توصيف عمل مديريات ومكاتب الاعلام واقسامه ضرورة من اجل اعلام حر، لا يقف بوجه العاملين فيه، موظفون يمضون جل وقتهم في تناول السندويجات، والدردشة في الانترنيت، لقد تحول هؤلاء الى حجر عثرة بوجه عمل الصحفيين، وعليهم الارتقاء بوعيهم للدور الوظيفي الذي يؤديه الصحفي، ثم من قال لهم ان وظيفتهم هي تجميل الدوائر التي يعملون فيها، تخيلوا ان احد مدراء الاعلام في احدى الوزارات يطلب مبلغا من الصحيفة التي يزودها باخبار الوزارة .. فيا للبؤس.

نعم تحولت دوائر الاعلام الى وسيلة لمنع تداول المعلومة الصحفية، وبوابة مغلقة على موظفين لا صلة لهم بالإعلام والانكى من ذلك ان مفوضية النزاهة اصدرت تعميما يعزز هذه الظاهرة حين قيدت التصريحات الصحفية ان فتح الابواب امام الصحفيين امر بالغ الاهمية من اجل صحافة حرة.

بعد ان تحولت الى مسرح لاحداث عنف دامية

قرية الشجيرية في الصويرة تنبذ الارهاب وتستعد للانتخابات

الصويرة / اياد الخالدي

تستعد قرية الشجيرية والقرى المحيطة بها. التي يبلغ عدد سكانها قرابة الخمسين الف نسمة للانتخابات المقبلة. وكانت القرية التابعة لقضاء الصويرة الواقعة جنوب بغداد قد شهدت خلال العامين الماضيين احداث عنف دامية وجرائم ارهابية طالت مواطنين ابرياء وقوات الامن والشاحنات التابعة للدولة التي تنقل المواد الغذائية والوقود من والى بغداد والمحافظات الجنوبية، كما شهدت المنطقة عمليات قتل طائفية.

تعرضت القرية التي اتهمت بايواء الارهابيين الى حملات دهم مستمرة من قبل قوات الجيش العراقي وقوات الشرطة واعتقل العديد من ابنائها والقوا في السجون.

يقول الشيخ صادق الوضاح (٧٠) عاما: نحن قوم نؤمن بالله وكتبه ولا يمكن ان نقبل بقتل الانفس البريئة التي حرم الله قتلها، ولكننا كنا نفاجأ بالجثث الملقاة في الانهر وفي المزارع المحيطة بقريتنا دون ان نعرف من الذي ارتكب هذه الجرائم، بل كنا نسعى لمساعدة الجيش في الوصول الى التعرف على الجناة لكنهم كانوا في كل مرة يلقون القبض على شبابنا على نحو عشوائي، واذا كان هناك من يتعاون مع الارهابيين من القرية الكبيرة ومن القرى المجاورة او يأويهم فلا ذنب لاهل القرية في ذلك. ومن الظلم ان يتم اعتقال شبابنا بشكل عشوائي.

الشيخ مازن عبيد الخلف يحظى بتقدير واحترام اهل القرية وشيوخها مارس دوراً كبيراً في تنقية الاجواء بين قوات الامن العراقية والجيش من جهة وبين اهالي القرية من جهة اخرى، واثمرت جهوده بالوصول الى تفاهم، بعد التعاون الذي ابداه اهالي القرية في منع الارهابيين الغرباء من التسلل الى قريتهم والحفاظ على امنها، كما اثمرت جهوده باطلاق سراح العديد من شباب القرية من السجون والمعتقلات.

يصف الشيخ مازن الخلف اهالي القرية الذين ينتمون في اصولهم الى السادة الشجيرية بانهم مواطنون اصلاء وكرماء ومسالمون ومحبون للعراق وشعبه، ولا يتمنون لشعبنا بكل طوائفه الا الخير والامن والسلام، ولكنهم ابتلوا بالارهاب والارهابيين كما ابتلى بهم العراق، كما ابتلوا بالحملات والمداهمات المستمرة التي تتعرض لها القرية بين حين واخر.

ويضيف نريد ان نوقف الحملات والمداهمات والاعتقالات، فانا لا اشك بشهامة وايمان اهل القرية وشيوخها وقدرتهم على التصدي لكل الغرباء الذين يحاولون تشويه سمعتها وسمعة شيوخها ورجالها الكرام.

لكن على الحكومة ان تساعدنا في ذلك وتكف عن حملات الدهم.

في مدرسة قس ابن ساعدة التي تشكو من الاهمال وانعدام الخدمات التي شهدت مشاركة ابناء القرية في الاستفتاء ستشهد مرة اخرى مشاركة واسعة منهم بعد ان سجلوا اسماءهم جميعا في سجلات الناخبين.

ويتوقع عمار حسين مدير المركز الانتخابي ان تشهد القرية مشاركة واسعة في الانتخابات من النساء والرجال، فاهالي القرية مؤمنون تماماً بأن المشاركة في العملية السياسية هي السبيل الوحيد لايصال مطالبهم واسماع صوتهم للحكومة وتحقيق ما يصبو اليه ابناؤهم من آمال وامنيات ولا سيما ان ابناء القرية يعانون من العديد من المشاكل من بينها البطالة وارتفاع اسعار الاسمدة والبذور بالنسبة للمزارعين ويبدو ان نساء القرية لا يقلن اندفاعاً وحماساً عن رجالها للمشاركة في الانتخابات.

تقول خولة: ان بنات القرية جميعهن متسربات من المدرسة بسبب وجود مدرسة واحدةلا تكفي فكل صف يضم اكثر من ٨٠ طالباً وبناء القرية لديهن الرغبة في التعلم والعمل في مختلف الاختصاصات.

المزارعون في القرية لهم همومهم ايضا ويأملون ان تهتم الحكومة بمشاكلهم في القرية وان تقدم لهم الدعم خاصة بعد ان ارتفعت اسعار الاسمدة والمبيدات.

الشيخ صادق الوضاح شيخ عشيرة السادة الشجيرية شدد على قدرة اهالي قريته على الدفاع عن القرية بوجه الغرباء الذين يحاولون تشويه سمعة القرية وتوريطها في عمليات ارهابية وعبر عن استعداده الكامل للتعاون مع اجهزة الامن في تحقيق الامن والاستقرار.

ودعا جميع المنظمات الانسانية الى مساعدة ابناء القرية على اقامة مستوصف صحي يفتقده اهالي القرية.

وجهة نظر

الشارع العراقي والانتخابات

محمد شفيق

الشارع العراقي مشغول هذه الايام بالانتخابات القادمة، والمواطن يبحث عن مرشح يلبي طموحاته، ويحل مشاكله، ويمنحه ابسط المتطلبات الحياتية. ومرّ هذا المواطن عبر سنوات ثلاث او اقل بقليل، بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، بمراحل صعبة، كانت تمثل له خيارا واحداً لا آخر له، وهو المواصلة برغم كل شيء، كي يخلق نمطاً وسياسة، وحياة، غير التي كان عليها سابقا، حينما كانت الدكتاتورية تتحكم به، والقرارات المرتجلة، والموت الجماعي، والمراقبة الدائمة لكل ما يقوم به. وهكذا تواصل هذا المواطن وخلق لنفسه خياره، ولكن الذي حصل هو ان الحكومات الثلاث التي تعاقبت على حكم البلاد، مجلس الحكم، وحكومة اياد علاوي، وحكومة ابراهيم الجعفري، لم توفر له ما اراد، وبقيت ضمن دائرة التصريحات والوعود، وخسر المواطن الكثير. فالامان لم يوفر، وبقيت حالات القتل والتسليب والمداهمات الليلية التي تحصل تحت عناوين متباينة، واختطاف النساء والاعتداء عليهن. وبقيت البطالة على حالها، والشباب يدورون فوق الارصفة بحثاً عن ملاذ لهم. وبقيت مشاكل كثيرة تتفاقم يوماً بعد يوم منها توفير الخدمات البلدية اذ اصبحت بغداد مليئة بجميع انواع الازبال والاوساخ والقاذورات. وتفاقمت ازمة البنزين والنفط الى حد كبير، مما جعل المواطن يشعر وكانها ازمة ازلية لا تريد ان تزول، وطوابير الوقوف على مادة البنزين تجاوزت في بعض الاماكن الكيلومترات.

اما الكهرباء فهي الاخرى نالت من راحة هذا المواطن الذي وصل به الامر الى النفور من نفسه. مرات تنقطع لمدة اربع وعشرين ساعة، مرات عشر ساعات، وهكذا فيما باتت الحصة التموينية مشكلة المشاكل، والقلق الذي يلازم الناس في كل مكان. لان توفير مفرداتها بالكامل اصبح مستحيلا على الحكومة. ولا اعتقد ان المواطن تسلم حصة كاملة دون نقص خلال الفترة الماضية، وحتى هذه الحصة غير الكاملة، فانها كانت تقل عند الوكيل دون ان تحرك الجهات المسؤولة ساكناً.

نحن لا نريد ان نشكك بنوايا الحكومات الثلاث، وانما وصفنا الواقع ليس الا، ولذلك فالحكومة القادمة امامها مهمات كبيرة تتمثل في القيام بتجاوز كل هذه المشاكل والمعوقات وان لا تبقى في موقف المتفرج، وتضيف الى همومنا هماً آخر!

هل تحقق الهدف من سَكْ وتداول العملة المعدنية؟

مواطنون واقتصاديون: لا معنى لإصدار عملات جديدة

بغداد / كاظم موسى
تصوير / سمير هادي

طرح العملة المعدنية ثلاثية الفئات من قبل البنك المركزي العراقي للتداول لتعزيز دور العملة الوطنية (الدينار العراقي) واعادة الحياة الى الفئات النقدية الصغيرة في التعاملات اليومية التي تاثرت بارتفاع الاسعار بشكل كبير فهل تركت هذه الفئات من العملات المعدنية تاثيرا واضحا في حركة التعامل اليومي ام لا؟

السيد مدير البحوث والاحصاء في البنك المركزي العراقي يقول تبلغ كمية المسكوكات النقدية المعدنية مليار دينار عراقي تم طرحها للتداول بواسطة فروع مصرف الرافدين كمرحلة اولى وعلى سبيل التجربة وقد يعقب هذه العملة في حالة نجاحها كم اخر وبكمية اكبر الى جانب سك فئات اخرى من العملة العراقية قيد التداول وهذا الحال يعتمد على عدد من العوامل منها ثبات وتحسن سعر صرف الدينار العراقي الذي يسعى له البنك المركزي العراقي بشكل دؤوب اذ تمكن البنك من السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي منذ فترة تقارب السنة وهذا انجاز كبير اعاد الثقة بالعملة الوطنية (الدينار العراقي) في الداخل والخارج بعد فترة طويلة من الاهتزاز والتذبذب عبر مزاد بيع العملات الاجنبية الذي ساهم بشكل كبير في ثبات سعر صرف الدينار العراقي في امتصاص السيولة النقدية بشكل مستمر لصالح خفض الاسعار في السوق المحلية عبر تخصيص حجم الكتلة النقدية قيد التداول

التي تبلغ ٧ ترليونات دينار عراقي، كذلك فسح المجال للمصارف العراقية لتداول العملات الاجنبية وفتح الحسابات والتحويل الخارجي بالعملات الاجنبية ولكن التضخم النقدي السائد حاليا يساهم في استبعاد التعامل بالعملات المعدنية كونها لا تفي بالسداد بفعل واقع الاسعار المرتفع ولكن المستقبل سيكون في جانب التعامل بالعملة المعدنية اذ يجب ان تتضافر عوامل عديدة لانجاح هذه التجربة تتمثل في دوران عجلة الاقتصاد العراقي حاليا من توقف عملية اعادة الاعمار بشكل كبير كذلك ضعف حركة استثمار رؤوس الاموال العراقية والاجنبية بفعل الاوضاع الامنية الى جانب عدم ثبات العرض والطلب في الاسواق وتباطؤ حركة الانتاج المحلية ولكن المؤشرات تدل على تجاوز كل انواع المعوقات التي تحد من حركة الاقتصاد العراقي الذي يتمتع بميزات عديدة تؤهله للنهوض والنشاط والمساهمة في تحسين معيشة الفرد العراقي الى جانب المساهمة بشكل فاعل في حركة الاقتصاد العالمي وعند ذاك لابد من التعامل بالفئات النقدية الصغيرة والعملات المعدنية الحالية والمستقبلية بفعل حركة الاسعار التي تنعكس ايجابيا في الطلب على تداول تلك العملات.

لا حاجة للعملات المعدنية

الدكتور عماد محمد علي العاني استاذ الاقتصاد المالي والنقدي في كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد يقول لا توجد حاجة واقعية تحتم سك العملات المعدنية اذ يفوق واقع التعاملات اليومية الحاجة اليها ولا يعدو سكها وطرحها للتداول الا عملية مظهرية اذ لم تترك عملية تداول مليار دينار عراقي من العملات المعدنية ادنى حد في واقع تحسين سعر صرف الدينار العراقي ولا في التعامل التجاري اذ ان الاسعار السائدة في الاسواق المحلية تبتعد بشكل كبير عن التعامل بهذا النوع من العملة التي صرف على سكها ونقلها من اوروبا الى العراق مبالغ كان من الممكن انفاقها على جانب اخر ذي جدوى بدلا عن هدر المال والزمن في هذه العملية غير المجدية اذ ان ضخ كميات من العملات المعدنية الى فروع المصارف العراقية قد يسبب ارباكاً وتاخيرا في عمل هذه المصارف اذ تتطلب هذه الفئات النقدية جهود العاملين لنقلها وعدها وخزنها.

كان من الممكن تاجيل عملية سك العملات المعدنية لحين تحسن سعر صرف الدينار العراقي والوصول به الى حاجز ٥٠٠ دينار مقابل الدولار الاميركي الواحد لكانت العملية مجدية بشكل اكبر اذ سيتحتم التعامل بالفئات النقدية الصغيرة الحجم بضمنها العملات المعدنية التي سيكون الطلب عليها شديدا وقتذاك بفعل واقع الاسعار الذي سيميل نحو الانخفاض بوضوح اذ لا تعدو كونها لعبة يلعب بها الاطفال مع الامل في تداولها في المستقبل القريب عندما تتحسن الاوضاع الاقتصادية والتي يرتبط تحسنها بتحسن الظروف الامنية التي هي اسس النشاط الاقتصادي فالنشاط والازدهار الاقتصادي وليد الاستقرار.

عملية غير تجارية

السيدة هند نعمان القيسي . مديرة مصرف الاقتصاد الفرع الرئيسي في المنصور تقول:

لم يترك سك وتداول العملات الاجنبية تاثيراً بسيطاً في واقع الاسعار المرتفعة وفي حركة الاموال اذ لا يوجد طلب عليها من قبل المتعاملين مع مصرفنا (الزبائن) ولم تدخل مصرفنا "مصرف الاقتصاد" "شركة اهلية مساهمة" كمية محددة من هذه العملة الى جانب عدم حصول حالة ايداع واحدة لهذه الفئات النقدية من العملات المعدنية وهذا يدل على عدم التعامل بها بشكل تجاري كونها لا تتناسب مع واقع المتعاملين في الوسط التجاري حاليا وقد يبدأ الطلب عليها والتعامل بها عند وجود حالة فعلية لها عند تحسن واقع الاسعار مستقبلا واتصور ان هذا الحال لن يتحقق قبل مرور فترة زمنية لا تقل عن سنتين اما في حالة استبدال العملة العراقية الحالية عن طريق حذف عدة اصفار منها فسيكون واقع التعامل بالعملات المعدنية مزدهرا الى حد كبير وكما كان قبل عقدين من الزمن وهذا الموضوع قد يتطلب سنين اضافية اخرى قبل الشروع بتنفيذه اما طرح العملة المعدنية للتداول في الوقت الحاضر فهو نوع من التماهي مع عملات الدول الاخرى اذ تمتاز بكونها تحتوي على فئات معدنية.

الواقع الملموس

شهد طلال . طالبة في الصف الثاني كلية الادارة والاقتصاد . قسم الاقتصاد . جامعة بغداد تقول: لا يوجد تداول بالعملة المعدنية بشكل محسوس ولم الحظ وجودها لدى زملائي الطلبة في الجامعة اذ ان ارخص الاشياء ثمنا تباع بمبلغ (٢٥٠) ديناراً كالجبس والنستلة وقناني المشروبات الغازية وباقي المواد التي تباع في حانوت الكلية اشاهد احيانا قطعا منها لدى الاطفال.

عدنان حسني . تاجر في سوق الشورجة يقول لا توجد تعاملات بفئات العملات المعدنية ولا يوجد ادنى طلب عليها ولم اشاهدها الا بضع مرات وهذا يدل على عدم اهميتها بشكل واضح ولا تعدو عملية سكها الا التماشي مع اوضاع النقود الاخرى الحاوية على هذا النوع من العملات، البنك المركزي العراقي وقع في تناقض واضح عندما بشر المواطنين بسك العملة المعدنية وتاثيراتها في السوق والاسعار وما الى ذلك من العبارات الرنانة وفي ذات الوقت يصر بشكل متزايد على عدم تحسين سعر صرف الدينار العراقي ولو بنسبة (١٪) ويعتبر سعر الصرف الحالي (١٤٦٠) ديناراً مقابل الدولار الاميركي رقماً مقدساً لا يتوجب تغييره وعندما حصل تحسن واضح في سعر صرف الدينار العراقي قبل فترة وجيزة وبلغ سعر الصرف (١٢٨٠) دينارا مقابل الدولار سارع البنك المركزي الى اعادة سعر الصرف الى السعر السابق واعتبر هذا التحسن فقاعة ومن عمل المضاربين في السوق! بدلا من دعم هذا التحسن الذي يصب في صالح تخفيض واقع الاسعار الملتهبة والتي تترك اثاراً سيئة على غالبية العراقيين الذين يعيشون دون خط الفقر اما التجار بشكل عام فيتعاملون بالعملات الاجنبية ولا يترك سعر صرف الدينار العراقي تاثيراً كبيراً عليهم فالبضائع التي استوردوها من الخارج وابيعها الى اصحاب المحال تتم بواسطة الدولار الاميركي وحصيلة الارباح كذلك تكون بهذه العملة وعندما تكون لدي حصيلة من الدنانير العراقية اسارع الى تحويلها الى دولارات كون عملي يرتكز بالدرجة الاولى على هذه العملة. اذا اريد للعملة المعدنية ان تتداول فالواجب يحتم على البنك المركزي العراقي تحسين سعر صرف الدينار العراقي بشكل كبير والا ستبقى هذه العملة لعبة من لعب الاطفال يعبثون بها كباقي اللعب. ضياء الحسيني . مدرس يقول: كنت اتوقع خيرا من سك العملات المعدنية لكن يبدو ان الواقع اقوى من الامال فحركة الاسعار باتجاه الارتفاع تترك بصماتها الضارة على اغلب شرائح المجتمع خصوصا ذوي الدخول المحدودة او العاطلين عن العمل بشكل جعلهم ينظرون الى العملة المعدنية نظرة المنقذ من جشع وطمع التجار والباعة الذين يرفعون الاسعار باستمرار دون الالتفات الى واقع حال الناس في وقت لا يوجد نظام يحدد الاسعار ويحمي الناس من شرها اذا تركت الامور وفق نظام الغابة القوي ياكل الضعيف من دون تدخل اجهزة الدولة تحت مسميات العولمة والاقتصاد الحر وحركة السوق وما الى ذلك من المسميات التي تشبع الشبعان وتجوع الجوعان فلم يعد من قيمة للعملة المعنية ولا ادري سبب سكها هل هو من باب الترف والمزاح والضحك على الفقراء والتباهي امام الشعوب بان لدينا عملة معدنية كالتي عندهم؟ ام لها فوائد سرية لا يعلم بها الا الراسخون بالاموال؟

هل نعيد الحياة لجسد ميت؟

هشام علي . موظف متقاعد يقول: يتوجب اعادة الحياة الى العملة المعدنية كي تحقق الغرض من طرحها للتداول ولمساعدتنا في حياتنا اليومية فالرواتب لا تتماشى مع الاسعار ونظرتي الى العملة المعدنية نظرة غريق ينتظر من ينتشله من الغرق ولكن يبدو ان هذه العملة لا تجيد هذه المهمة فلم تعمل على الحد من ارتفاع الاسعار ولا يوجد ادنى نوع من التعامل بها واظن ان الكم الاكبر منها تسرب الى تجار الانتيكات والتحفيات في داخل وخارج العراق لتضاف الى ما لديهم منها ولعدم جدوى سكها امام موجة الغلاء الفاحشة التي اطاحت بالعملات الورقية قبل العملات المعدنية.

وعد عبد الله . صاحب دكان لبيع المواد المنزلية يقول: تجمعت لدي كمية لا باس بها من العملات المعدنية المتنوعة جراء مبيعات الحلوى والنساتل والجبس للاطفال اذ لا يقبل التعامل بهذا النوع من العملة سوى الاطفال وقد حاولت شراء مستلزمات دكاني بواسطتها الا ان الاخرين يمتنعون عن قبولها وذلك لعدم اهميتها الى جانب كونها تحتاج الى زمن لعدها لذلك قررت الاحتفاظ بها للمستقبل فقد ياتي يوم يعاد الاعتبار فيه للعملات المعدنية كما كان التعامل اليومي بشكل واسع ومقبول من قبل مختلف شرائح المجتمع.